

وغيره ان سمي القران انتهى فصل وكيفية الاخذ بالقران وجمعها الذي كان عليه السلف الاخذ بكل ختمه بزيادة الحجون ورواه الى غيرها التي المايه الخامسة وظهر وجه القران في القمه الواحدة واستقر عليه الجدل وكذا يكون المشهور به الاخذ بالقران والفقير فيهما وفي الكل قاتي ختمه على حده بل اذا كان للشيخ في ايمان قران الكل في ختمه فترجح له وهكذا وتساهل فهو صحيح ان يقر الكل فان يري من الشبهه ختمه شوي نافع وجزرة فانهم كانوا اخذوا من ختمه لما لو ان شوي ختمه لورثي شوي ختمه لخلت شوي ختمه لكذا ولا يسمع احد بالوجه الماخذ ذلك يعني اذا اريدوا ختمها اوردوا وجه على شوي ختمه لخير وتأهل واداد ان يجمع القران في ختمه لا يكونه الا ان اوردوا لجههم بوصوله الى وجه العزفه والاقان فلهم في الجمع من ههنا **احد ثانيا** الجمع بالقران فان يشرح في القران فاذا امكنه فيها خلفت اعدادها مقروفا حتى يستوفى كافها ثم يفت عليها ان صحت الوقوف في وصلها بالوجه حتى ينهي في الوقوف وان كان الخلف تغلق بكلمين للميل المضل وفق على التمامه واستنوبه الخلاف واستقل الى ما بعد ها وهذا امد هب البصير من وهو اوفى في الاستيفاء والخذ على الاخذ في الختم عن روث القران وحسن الخلاوة **الثاني** الجمع بالوقف بان يشرح لقران من تقدم مدحتي ينهي الي وقف بمرجوع الى القران الذي بعده الى ذلك الوقف ثم يعود وهكذا الختم في ههنا من هب الشاميين وهو اشد استحضارا واشد استظهارا واطول زمانا والوجود مكانا وكان حصنه من جمع بهديه على هذا الرسم وذكر اوله في السجاطي في تصديق نه وشيخها جامع القران مشروطا متبوعا مما مثلها ختمه في الختم بها حسن الوقف ثانيا بها حسن الايند انالتهما حسن الايراد ثابعا عدو التركيب فاذا قرى القران يراي لا يستقل الى قراءه غيره حتى ينقر ما فيها فان جعلهم يدعه المشيخ بل يشير اليه بيده فان لم يتعطل قال لم يصل فان لم يتعطل مكن حتى تنكره فان غير ذكره له **الثامن** رعايه الترتيب في القران والابتداء بها بابه الولويين في يتبعه فينبغي ان يشرح قبل ان يشرح ونفا لويين في وترتال ان الجزري والمصنوب ان هذا ليس شرط بل مستحب بل الذي من ابداه من

الاستناد

الاستناد من لا بعد وبالماء لا من لا يلقون بعد بغير تخلف احده وبعدهم كان يراي في الجمع التناوب قبل بالنص من ذلك في هذه الختم من ان الماخذ من الماخذ او يمد بالمتبع ثم يمد وبه الفضي وانما استلكت ذلك مع من يراي عظمه لا يستحقان اما عينه في ذلك معه ترتيب واحد قال وعلى الجماع ان سطره في الحرف من الخلاف استولا وقرنا فما امكن منه التناوب كقوله في وجهه وما لم يكن منه نظر فان امن عظمه على ما قبله كقوله او كمنين او اكثر من غير تحليط ولا ترتيب اعتمده وان لم يحسن عظمه رجع الى موضع ابتدا حتى يستوعب اوجه كلها من غير اجمال ولا ترتيب ولا اعادة في داخل كان لاول مجموع والمما في حروفه والمالكه موجب **واما** القران بالمعنى وخطه قراءه بلخري فسيما في سطره فالنوع الذي يلى **الاول** القران والروايات والطرق والوجه فليس للقران ان يمد في مقامها ويخل به والله خلت في اجمال الروايات والوجه فانها على سبيل الخبر في راي وجه انه اجزاء في تلك الروايات **واما** قدر ما يقبل حال الاخذ فغيره كان المصدر في الاول كايرون على عشر ايات لكتابي من كان واما من بعد هم فوايه حسب قوة الاخذ فلكل من الجزري والنبي استقر عليه الجرا الاخذ في الاخذ بجزء من اجزائه وعشرين وفي الجمع بجزء اجزائه من ان يبين ولم يجد له الخروب حيا وهو الاختيار العاوي **ثانيا** لخصت هذا النوع وترتيب فيه متنقرا في كلامه القران وهو نوع مهم يحتاج اليه القارئ كححتاج المحرث المثل في علمه للجد يست **ثانيا** اذ عمن خبر الاجماع على انه ليس له ان يمد في سطره من اعلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لو كان له به استوفى ولو لا اذ ان في قول من حكم القران ان ذلك فليس احد ان يمد اليه او يقرأها ما لم يقرأها على سبيل علم ان ذلك تغلا ولان ذلك رغبة من حيث الاحتياط في ابد القاطن القران المشيخ منه في القاطن الخبرات ولعمري انتم اظهروه وجه من حيث ان استمر اظهرك في الحديث انما هو لحرف ان يدخل في الحديث ما لم يمد او يتناول على النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يمد والقران محتمل في متبدا **اول** المشيخ وهذا هو الظاهر **ثانيا** فانه الاجازة من الشرح عين مشروط في جوار النص في الافتراض فاذ لم يكن معلوم من نسبه الاهل جان له ذلك وان لم يريه احد وعلى ذلك السلف الاولون والصحاب المتابعين وكان ذلك في كل علم وفي الاخر ان الافتراض الما توجهه الاعيان من اعتقاد توها

فصل في بيان ما يجب في الجمع بين القران والروايات

فصل في بيان ما يجب في الجمع بين القران والروايات